






او ستحاله كون المعدوم موجدا اصل كل من
عرف حقيقة الواجب والممكن كما قلناه عرف
بادنى فكر انه لولم يكن فى الوجود واجب الوجود
لم يكن لشىء من الممكنات وجود اصلا لان الموجودات
ح كلها تكون ممكنة والممكن ليس له وجود والغير
عنه وجود فلا بد من وجود واجب ليحصل وجود
الممكنات منه بداية الواجب اذا لم يكن وجوده
من غيره كان واجبا من غير اعتماد للغير ولم يمكن
فرض عدمه وبهذا الاعتبار يقال له الباقى و
الازلى والابدى والسرمدى وباعتبار ان
وجود ما عداه منه يقال له الصانع والحق
والبارى اصل ثم انه اذا اشتمل على ان كل ما فيه
كثرة ولو بالفرض كان وجوده محتاجا الى الغير
لانه يحتاج الى آحاده وآحاده غيره فكل ما فيه
كثرة او قبول قسمة ممكن وينعكس الى قولنا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال المصنف قدس سره بعد ذكر الخطبة وهي موضوعة على اربعة فصول الفصل الاول في الوجود اصل

كل من ادرك شيئا لابد ان يدرك وجوده لانه نعلم ضرورة ان كل مدرك موجود وما ليس بموجود فليس بمدرك واذا كان وجوده بديهيا كان مطلق الوجود ايضا ضروريا لانه جزؤه وضرورية المركب تستلزم ضرورية جزئه فلا يحتاج الوجود الى تعريف ومن عرفه عرف بما يعلم بالوجود او مع الوجود وذلك لا تستحسنه الاذكياء تقسيم

وجود كل شيء اما ان يكون من غيره او لا والاول ممكن الوجود والثاني واجب الوجود والموجودات باسرها منحصرة فيهما والممكن اذا كان وجوده من غيره فاذا لم تعتبر ذلك الغير لم يكن له وجود واذا لم يكن له وجود لم يكن لغيره عنه وجود

المراد بالادراك الادراك الحسي اي بواسطة الحس ... الادراك في اصطلاح الحكماء انما يطلق على ذلك صح





لاستحالة كون المعدوم موجدا اصل كل من عرف حقيقة الواجب والممكن كما قلناه عرف بادنى فكر انه لو لم يكن في الوجود واجب الوجود لم يكن لشيء من الممكنات وجود اصلا لان الموجودات حينئذ كلها تكون ممكنة والممكن ليس له وجود ولا لغيره عنه وجود فلا بد من وجود واجب ليحصل وجود الممكنات منه مقالة الواجب اذا لم يكن وجوده من غيره كان واجبا من غير اعتبار للغير ولو فرض عدمه وبهذا الاعتبار يقال له الباقي والازلي والابدي والسرمدي وباعتبار ان وجود ما عداه منه تعالى يقال له الصانع والخالق والباري اصل ثم انه اذا اتفق علم ان كل ما فيه كثرة ولو بالفرض كان وجوده محتاجا الى الغير لانه يحتاج الى آحاده وآحاده غيره فكل ما فيه كثرة او قبول قسمة ممكن وينعكس الى قولنا

كل ما ليس بممكن ليس بمتكثر فالواجب واحد من جميع
الجهات والاعتبارات **اصل** حقيقة الواجب امر
واحد ثبوتي لا بد من لوازم دليل واحد وهو
امتناع العدم فلو فرض منه اكثر من ذات واجبة
لاشتركا في حقيقة الواجب وامتازا بامر آخر فلزم
تركب كل واحد منهما مما به الاشتراك وما به الامتياز
وكل مركب ممكن لما عرفت فلا يكونان واجبين
هذا خلف فتبين انه لا يعقل من حقيقة الواجب الا ذات
واحدة **هداية** كل متحيز مفتقر الى الحيز وكل عرض
مفتقر الى محله والحيز والمحل غيرهما فلا يكون الواجب
متحيزا ولا عرضا وكل ما يشار اليه بالحس فهو اما
متحيز او عرض فلا يكون الواجب مشارا اليه بالحس
**تبصرة** المعقول من الحلول كون موجود في محل
قائم به والواجب حيث وجب بذاته استحال عليه
الحلول والمحل كل متحيز محل قيام الاعراض والواجب

وضع ما تراه من ان وجوب الوجود
عدمي والاشتراك في العدميات
لا يستلزم التركيب

حيث



حيث انه ليس بمتحيز استحال حلول الاعراض فيه
**تبصرة** المفهوم من الاتحاد صيرورة الاثنين واحدا
وهو ممتنع عقلا فلا يتحد الواجب بشيء **تبصرة** الالم
واللذة تابعان للمزاج والمزاج عرض وحيث
ان الواجب ليس محلا للاعراض استحال عليه
الالم واللذة **تبصرة** الضد عرض يعاقبه عرض آخر
في محله وينافيه والند هو المشارك في الحقيقة
وقد ثبت ان الواجب ليس بعرض ولا يشاركه
غيره في حقيقته فلا ضد له ولا ند له **اصل** قد ثبت
ان وجود الممكن من غيره فحال ايجاده لا يكون موجودا
لاستحالة ايجاد الموجود فيكون معدوما فوجود
الممكن مسبوق بعدمه وهذا الوجود يسمى حدوثا
والموجود محدثا فكل ما سوى الواجب من الموجودات
محدث واستحالة حوادث لا الى اول كالمسلسلة
الفلسفي لا يحتاج الى بيان لظهور بطلانها

المقتضي لحدوثها **مقدمة** كل مؤثر اما ان يكون
اثره تابعا للقدرة والداعي او لا يكون بل يكون
مقتضى ذاته والاول يسمى قادرا والثاني يسمى
موجبا واثر القادر مسبوق بالعدم لان الداعي
لا يدعوه الا الى معدوم واثر الموجب تقارنه
بالزمان اذ لو تأخر عنه لكان وجوده في زمان
دون آخر ان لم يتوقف على امر غير ما فرض مؤثرا
كان ترجيحا من غير مرجح وان توقف لم يكن
المؤثر تاما وقد فرض تاما هف **نتيجة** الواجب
المؤثر في الممكنات قادر اذ لو كان موجبا
لكانت الممكنات قديمة لما عرفت واللازم
باطل لما تقدم فالملزوم مثله **الزام** الواجب
عند الفلاسفة موجب لذاته وكل موجب لذاته
لا ينفك اثره عنه فيلزم انه اذا انعدم شيء ما
من العالم ان ينعدم الواجب لان عدم

ذلك



ذلك الشيء اما لعدم شرطه او لعدم جزء علته
والكلام في عدمهما كالكلام فيه حتى ينتهي الى
الواجب لان الموجودات باسرها تنتهي في
سلسلة الحاجة الى الواجب فيلزم انتهاء عدم
الشيء المفروض الى الواجب هف وليس لهم
بحمد الله عن هذا الالزام مخلص **نقض** قالت الفلاسفة
الواحد لا يصدر عنه الا واحد وكل شبهة لهم
على هذه الدعوى في غاية الركاكة ولذلك
قالوا لا يصدر عن الباري بلا واسطة الا عقل
واحد والعقل فيه كثرة هي الوجوب والامكان
وتعقل الواجب وتعقل ذاته ولذلك صدر
عنه عقل آخر ونفس وفلك مركب من الهيولى
والصورة ويلزمهم ان اي موجودين فرضا في العالم
كان احدهما علة للآخر بواسطة او بغيرها لان
الكثرات التي في العقل الاول ان كانت موجودة

صادرة عن الباري لزم صدورها عن الواحد
وان صدرت عن غيره لزم تعدد الواجب
وان لم تكن موجودة لم يكن بانيها في الوجود
معقولا **اصل** قد ثبت ان فعل الباري تابع للداعي
وكل من كان كذلك كان عالما لان الداعي
هو الشعور بمصلحة الايجاد او الترك ويجب
ان يكون عالما بكل الممكنات قادرا على كلها
لان تعلق علمه او قدرته ببعض الاشياء دون
بعض تخصيص من غير مخصص **بحث وجواب**
قالت الفلاسفة الباري لا يعلم الجزئي الزماني
والا لزم كونه تعالى محلا للحوادث لان العلم
حصول صورة مساوية للمعلوم في العالم فلو
فرض علمه بالجزئي الزماني على وجه جزئي ثم تغير
فان بقيت الصورة كما كانت كان جهلا والا
لكانت ذاته محلا للصور المتغيرة بحسب تغير الجزئيات



وهذا الكلام مناقض لقولهم ان العلم بالعلة يوجب
العلم بالمعلول وان ذات الباري علة لجميع الممكنات
وانه تعالى يعلم ذاته والعجب انهم مع دعواهم الذكاء
كيف غفلوا عن هذا التناقض ثم من ايد
خمته اما ان يثبتوا الممكنات الزمانية علة لها
في السلسلة الى العلة الاولى او لم يجعلوا
العلم بالعلة موجبا للعلم بالمعلول او اعلموا
بالعجز عن اثبات عالميته تعالى او لم يجعلوا العلم حصول
صورة مساوية للمعلوم في العالم او جوزوا
كونه تعالى محلا للحوادث والجواب عن الشبهة انا
نلتزم ما ذكروه على تقدير كون علمه تعالى زائدا على
ذاته اما اذا كان عين ذاته وتغاير تغاير
الاعتبار فلا يلزم تغير علمه تعالى لانا نعلم ضرورة ان
من علم تغير الجزئي من تغيره تغير ذاته **فائدة**
الحق عند المتكلمين كل موجود لا يستحيل ان يعلم ويقدر

والباري ثبت انه قادر عالم فيكون حيا بالضرورة
فائدة علمه تعالى بان في الايجاد او الترك مصلحة يسمى ارادة
وعلمه بالمدركات يسمى ادراكا وعلمه بالمسموعات والمبصرات
يسمى سمعا وبصرا فمن توهم باعتباره اسمي ارادة وادراكا
وسمعا وبصرا اصل كل ما في الجهة محدث والواجب
ليس بمحدث فلا يكون في جهة واذا لم يكن في جهة
لم يمكن ادراكه بالآلة الجسمانية لانه لا يدرك بها
الا ما كان في جهة قابلا للاشارة الحسية ويعلم
من ذلك انه لا يرى بحاسة البصر لان الرؤية
بها لا تعقل الا مع المقابلة وهي لا تتصور الا في شيئين
حاصلين في الجهة فكل ما ورد مما ظاهره الرؤية
اريد به الكشف التام فائدة الباري تعالى قادر
على كل مقدور فيكون قادرا على ايجاد حروف
واصوات منظومة في جسم جامد وهو كلامه تعالى
وباعتبار طلبه اياه متكلم ويعلم من تركبه من الحروف

والاصوات كونه غير قديم ولانه عرض لا يبقى
فكيف يكون قديما فان قيل المراد من الكلام
حقيقة يصدر عنها هذه الحروف والاصوات
وهي قديمة لانها صفة لله تعالى قلنا انا بينا
ان مصدرها ليس الا ذاته وانه لا قديم سواه
فان ساعدونا في المعنى فلا مناقشة في اللفظ
لطيفة قد ثبت انه تعالى ذات واحدة مقدسة
وانه لا مجال للتعدد والكثرة في ذاته كبريائه
فالاسم الذي يطلق عليه من غير اعتبار غيره
ليس الا لفظة الله وما عداه اما ان يطلق عليه
باعتبار اضافته الى الغير كالقادر والعالم
والخالق والبارئ والكريم او باعتبار سلب
الغير عنه كالواحد والفرد والغني والقديم
او باعتبار الاضافة والسلب معا كالحي والودود
والواسع والرحيم وكل اسم يليق بجلاله ومناسب

كالمه مالم يردفه اذنٌ جايز اطلاقه عليه الا انه
ليس من الادب لجواز ان لا يناسب من وجه
آخر كيف ولولا عناية الله عنايته وبهاء رحمته
في الهام الاسماء والمقربين لاسمائه الحسنى احد
من الخلق ان يطلق واحدا من اسمائه عليه
ختم وارشاد هذا العدد في معرفة الله وصفاته التي
هي اعظم اصل من اصول الدين بل هي
اصل الدين كاف اذا عرف بالعقل الذي خصه
والمتيسر في علم الكلام التجاوز عنه اذ معرفة
حقيقة ذاته المقدسة على مقدرة للاذهان وال
الوهمية اعلى من ان تناله ايدي العقول
والاوهام ووصفه اعظم من ان يلوث به
الخواطر والاوهام والذي نعرف منه ليس
الا انه موجود اذ لو اضفناه الى بعض ما عداه
او سلبنا عنه ما نافاه حسبنا ان يوجد له وصف بسببه

ثبو

كالمال ما ... [illegible] ... ان يعلم ما هو الاهو



ثبوتي او سلبي او يحصل له نعت ذاتي معنوي
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومن اراد ارتقا
عن هذا المقام سعى ان يحصل له وراء شيء
هو اعلى من هذا المرام فلا تقصر همته على ما ادرك
ولا تشغل عقله الذي تملكه معرفة الكثرة التي
هي امارة العدم ولا تقف عند زخارفها
التي هي منزلة العدم بل تقطع عن العلوم
الدنية وتزيل عن خاطره الموانع الدنيوية
وتضعف حواسه وقواه التي بها يدرك
الامور الفانية ويحبس بالرياضة نفسه الامارة
التي تشتاق الى الشهوات الواهية ويوجه همته
بكليتها الى عالم القدس ويقصر امنيته على محل
الروح والانس ويسال بالخضوع والابتهال
من حضرة ذي الجود والافضال ان يفتح على قلبه

باب خزائن رحمته وبيوت الهداية الذي
وعلى بعد مجاهدته للمشاهدة الاسرار الملكوتية
والآثار الجبروتية ويكشف باطنه الحقائق الغيبية
والدقائق الفيضية الا ان ذلك قضاء لم يحط
على قدر كل ذي قدر ونتايج لم يعلم مقدماتها
كل ذي جد بل ذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء جعلنا الله واياكم من السالكين لطريقه
المستحقين لتوفيقه المستعدين لالهام حقيقته
المستبصرين بتجلي هداه وتدقيقه الفصل الاول
في العدل تقسيم كل فعل اما ان يمنع العقل منه
اولا والاول قبيح والثاني حسن والحسن اما
ان يمنع العقل من تركه اولا والاول واجب
ولذلك يذم العقلاء فاعل القبيح وتارك
الواجب اصل انكرت المجبرة والفلاسفة

اشاره به قوله تعالى
والذين جاهدوا فينا
لنهدينهم سبلنا

الحسن والقبح والوجوب العقلية ولا دليل للعقل
عليها دلائل والاولى اثباتها بالضرورة
لان الاستدلال لا بد من انتهائه الى الضرورة جواب سؤال
لاشتباه في الحكم اشتباه ما يتوقف عليه الحكم
من تصورات معاني الالفاظ من المحكوم عليه
والمحكوم به ولا ينافي ذلك ضرورية الحكم لان
الضروري هو الذي اذا حصل تصور الطرفين
حصل الحكم من غير حاجة الى واسطة والحكم
لاجل التصورات ومحل النزاع كذلك فان
من تصور حقيقة الحسن والقبح حكم بمنع العقل
من ترك الاول وفعل الثاني من غير توقف على
امر آخر اصل واجب الوجود قادر على فعل
القبائح وترك الواجب ومستغن عن فعل القبائح
وترك الواجبات لما تقدم من الاصول

من كان كذلك يستحيل عليه فعل القبيح والاخلال
بالواجب بالضرورة بيّن ان الواجب تعالى لا يفعل القبيح
ولا يخل بالواجب اصل الافعال التي توصل من
عندهم موجدها بالاختيار لانها تحصل بسبب
دواعيهم وعند الفلاسفة موجدها بالايجاب
وعند المجبرة اوجدها الله فهم اذا لا مؤثر عندهم
الا الله واحتج ابو الحسن على الاول بالضرورة
وليس ببعيد فان استدل المنازع علينا قلنا ان وجد
شيء من القبائح في العالم فالعبد موجده والقادر
واللزوم ثابت باعتراف الخصم فكذا اللازم
بيان الملازمة انا بينا ان القبيح محال على الواجب
فيكون فاعله غيره واذا كان فاعل القبيح غيره
فكذا الحسن لانا نعلم ضرورة ان فاعل القبيح
هو فاعل الحسن وان الذي كذب هو الذي صدق

والذي



والذي اثبته ابو الحسن الاشعري وسماه كسبا واسند
وجود الفعل وعدمه الى الله تعالى ولم يجعل للعبد شيئا
من التأثير غير معقول شبهة وجواب قال المجبرة
ان كانت القدرة والارادة من الله تعالى وبعد حصولهما
يمتنع الفعل ومعهما يجب والفعل من الله تعالى
واللزوم ظاهر الثبوت فكذا اللازم والجواب
انه لا يلزم من كون آلة الفعل من الله ان
يكون الفعل منه غاية ما في الباب انه يحصل
منه الايجاب اما الجبر فلا ودفع الايجاب بان
نقول كون آلة الفعل من الله مسلّم الا ان
فعل العبد تابع لداعيه فيكون باختياره لانا
لا نريد بالاختيار الا هذا وبعد ظهور كون فعله
تابعا للداعي ان سموه ايجابا لكون الآلة من
الله تعالى كان منازعة في التسمية ولا مضايقة فيها
ولو قالوا لو ان الله تعالى خلق العبد ولم يعلمهم

لما كانت الافعال وبما خلقتهم كانت تكون
فاعلا انما كان مثل قولهم واسهل لكن يلحق على
العقل ما فيه شبهة وجواب قالوا انه علم تعلق
بفعل العبد يكون تركه ممتنعا اذ لو فرض تركه
لزم كون علمه تعالى جهلا واللازم محال فالملزوم
مثله واذا كان تركه ممتنعا كان العبد مجبورا
قلنا هذا انما يوجب الايجاب اما الجبر فلا
ويلزمهم مثله في فعل البارى وكل ما اجابوا
فهو جوابنا على انا نقول ان العلم لا يكون علما
الا اذا طابق المعلوم فيكون تابعا للمعلوم
فلو كان مؤثرا في المعلوم كان المعلوم تابعا له
فيدور واذا لم يكن مؤثرا لم يلزم الايجاب
اصل اذا ثبت ان للعبد فعلا فكل فعل يستحق
به العبد مدحا او ذما او يحسن ان يقال
له لم فعلت فهو فعله وما عداه فهو فعل الله تعالى

اصل اذا ثبت ان فعل البارى تبع للداعية
والداعي هو العلم بمصلحة الفعل او الترك
فافعاله تعالى لا تخلو عن مصالح اي انما
تفعل لغرض واذا ثبت انه كامل الذات ومستغن
عن غيره فتلك المصالح لم تعد اليه بل الى
عبيده واذا ثبت ان افعاله لمصالح عبيده
ثبت بطريق العكس ان كل ما فيه فساد
بالنسبة اليهم لم يصدر عنه تعالى تبصرة قد علمنا حقيقة
ارادته بعض الافعال بعينه واما ارادته افعال
عبيده فهو امره بها والامر بالقبيح يتضمن الفساد
فلا يامر به وقد علمنا انه لا يفعل القبيح فلا يرضى
به لان الرضا بالقبيح قبيح كفعله تبصرة
خالق الخير والشر اريد بالشر ما لا يلائم الطباع وان كان
مشتملا على مصلحة تبصرة تكليف البارى
عبيده بما فيه مصلحتهم ونهيهم عما فيه مفسدة لهم

وذلك لا ينافي الحكمة وان كان فيه مشقة فلا يكون
قبيحا والغرض من التكليف امتثال العبد بما
كلف به فلا يكون تكليف ما لا يطاق حسنا
اصل اذا علم الباري ان العبد لا يمتثل
التكليف الا بفعل حسن يفعله وجب صدوره
عنه لئلا ينتقض غرضه ومثل ذلك يسمى
لطفا فيكون اللطف واجبا الفصل الثاني في
النبوة والامامة اصل اذا كان الغرض من
خلق العبيد مصلحتهم فتنبيههم على مصالحهم ومعاشهم
ما لا يستقل عقولهم بادراكه لطف واجب و
ايضا اذا امكن بسبب كثرة حواسهم وآلاتهم
واختلاف دواعيهم وارادتهم وقوع التشاجر
والتفاسد في اثناء ملاقاتهم ومعاملاتهم فتنبيههم
على كيفية معاشرتهم وحسن معاملتهم وانتظام
امور معاشهم التي تسمى شريعة لطف واجب

ولما



ولما كان الباري تعالى منزها عن قابلية الاشارة الحسية
بغير واسطة مخلوق مثلهم لم يمكن فعله بل وجب بعثة الرسل
اصل امتناع وقوع القبائح والاخلال بالواجبات
عن الرسل على وجه لا يخرجون عن حد الاختيار
لئلا ينفر عقول الخلق عنهم ويثقون بما جاؤوا
به لطف فيكون واجبا ويسمى هذا اللطف عصمة
فالرسل معصومون اصل كل مبعوث من حضرته
تعالى الى قوم لم يأتهم بامر خارق للعادة مقرون
بالتحدي موافق لدعواه لم يكن للخلق طريق
الى تصديقه ويسمى ذلك معجزا فظهور معجزات
الرسل واجب اصل محمد رسول الله لانه
ادعى النبوة واظهر المعجز اما الدعوى فمعلوم
بالتواتر واما المعجز فكثير واظهرها القرآن
لانه تحدى به العرب وعجزوا عن معارضته
مع توفر دواعيهم وفرط فصاحتهم والى الآن لم

احد من الفقهاء بركتب كلمات على نبي الله
فيكون معجزا فيكون محمد نبيا حقا دليل اخر ان كان
محمد نبيا حقا يجب ان يكون معصوما وكل ما
جاء به ما لم يعارض العقل يجب تصديقه
فان نقل عنه شيء ما عارضه لم يجز انكاره بل
يتوقف فيه الى ان يظهر سره وشريعته التي هي
ناسخة لجميع الشرائع وباقية بقاء الدنيا يجب الانقياد
لها والامتثال لاحكامها اصل لما امكن وقوع الشر
والفساد وارتكاب المعاصي من الخلق
وجب في الحكمة وجود رئيس قاهر آمر بالمعروف
وناه عن المنكر مبين لما يخفى على الامة من غوامض
الشرع منفذ لاحكامه ليكونوا الى الصلاح
اقرب وعن الفساد ابعد ويامنوا من وقوع
الفتن والفساد فكان وجوده لطفا وقد عرفت
ان اللطف واجب عليه تعالى فهذا اللطف لا يتم الا ان

فيكون

فيكون الامامة واجبة ولما كان علة الحاجة الى
الامام عدم عصمة الخلق وجب ان يكون
الامام معصوما والا لم يحصل غرض الحكيم
اصل لما كان عصمة الامام غير مؤدية الى الجاء
الخلق الى الصلاح امكن وقوع الفسق والفساد
بسبب كثرة الامة فيكون الامام واحدا في
سائر الاقطار ويستعين بنوابه فيها اصل
لما كانت العصمة امرا خفيا لا يطلع عليه الا علام
الغيوب لم يكن للخلق طريق الى معرفة المعصوم
فيجب ان يكون منصوصا عليه من قبل الله تعالى
او من قبل النبي او من امام قبله اصل لما
ثبت ان العصر لم يخل من معصوم وكل
ما اتفق عليه الامة في عصرها لا يخالف العقل
كان حقا فاجماع الامة نص اصل لما ثبت وجوب
عصمة الامام ولم تثبت العصمة في غير الائمة

باتفاق الخصم مسئلة ما قيل لعصمته وقد تقدم
على كل احد تاليه مسئلة حرمان الخلق عن
امام الزمان ليس من الله تعالى لانه يخالف
مقتضى حكمته ولا من الامام لعصمته فيكون من
رعيته وبما لم يرتفع العصمة لطهر والحجة
بعد ازاحة العلل وكشف الحجة لله على الخلق
ولا استبعاد في طول عمره مع امكانه و
وقوعه في غيره جهل محض بصرم لما
كان الانبياء والائمة عليهم السلام محتاج اليهم
الامة للتعليم والتاديب وجب ان يكونوا اعلم
واشجع ولما كانوا معصومين وجب ان
يكونوا اقرب الى الله تعالى ولما كان الامام
من رعية النبي وجب ان يكون نسبته (اى النبي الى ...)
في الفضل الى الامام كنسبة الامام الى الرعية

**الفصل الرابع** في المعاد ان الله سبحانه

[illegible]



خلق الانسان واعطاه العلم والقدرة والادراك
والقوى المختلفة وجعل زمام الاختيار
بيده وكلفه بتكاليف شاقة وخصه بالالطاف
الجلية والخفية لغرض عائد اليهم وليس ذلك
الا نوع كمال لا يحصل الا بالكسب اذ لو امكن
بلا واسطة لخلقهم عليه ابتداء ولما كانت الدنيا
هي دار التكليف (كالكسب) وهي دار الكسب بعمل الانسان
فيها ما يمكن تحصيل كمالاته ثم يحول الى دار الجزاء
ويسمى دار الآخرة تنبيه الذي يشير اليه الانسان
حال قوله انا لو كان عرضا لاحتاج الى محل
يتصف به لكن لا يتصف بالانسان شيء بالضرورة
بل يتصف هو باوصاف عديدة فيكون جوهرا
ولو كان هو البدن او شيئا من جوارحه لكان يتصف
بالعلم لكنه يتصف بالضرورة فيكون جوهرا عالما

اى العلم بالكليات

وللبدن وسائر الجوارح الآلة في افعاله
وتسميه ههنا الروح مسئلة جمع اجزاء بدن الميت
وتاليفها مثل ما كان واعادة روحه المدبرة
اليه يسمى حشر الاجساد وهو ممكن والله تعالى
قادر على كل الممكنات وعالم بها والجزء قابل
للتاليف فيكون قادرا عليه اصل الانبياء باسرهم
اخبروا بحشر الاجساد وهو موافق للمصلحة
الكلية فيكون حقا العصمة والجنة والنار المحسوستان
به حق انهم ليستوفي المكلفون حقوقهم من الثواب
والعقاب وكذلك عذاب القبر والصراط
والكتب وانطاق الجوارح وغيرها مما اتى به
بلا حق لامكانها واخبار الصادق بها مسئلة اعادة
المعدوم محال والا لزم تخلل العدم في وجود
واحد فيكون الواحد اثنين ولما كان حشر



الاجساد حقا وجب ان لا تنعدم اجزاء ابدان
المكلفين وارواحهم بل تتبدل التاليف والمزاج
والفناء المشار اليه كناية عنه شبهة قالت الفلاسفة
حشر الاجساد محال لان كل جسد اعتدل
مزاجه واستعد استحق فيضان النفس من
العقل الفعال فلو اتصف اجزاء بدن
الميت بالمزاج لاستحق نفسا من العقل
واعيد اليه نفسه الاولى على قولكم فيلزم اجتماع
نفسين على بدن واحد وهو قبيح ونحن لما
اثبتنا الفاعل المختار وابطلنا قواعدهم لم
نحتج الى جواب هذه الهذيانات اصل
الثواب والعقاب الموعودان دائمان وكل
من استحق الثواب بالاطلاق خلد في الجنة
وكل من استحق العقاب بالاطلاق خلد في النار

وشبهة الاعتراض استدلوا على بطلان التناسخ

وكل من لم يستحقها كالصبيان والمجانين والمستضعفين لم يحسن من الكريم المطلق تعذيبهم فيدخلون الجنة ايضا واما من جمع بين الاستحقاقين فان كان متوعدا عليه توعدا مطلقا لا دعية امكن تلامكان العام ان يعفو عنه بمنه وفضله لانه وعد بيع حسنة وخلف الوعد قبيح وايضا الغرض من خلقه اثابته لمعاقبته نقض غرضه وان لم يشمله عفوا وكان متوعدا عليه بالتعيين فاما ان يحبط احد الاستحقاقين بالاخر اولا والثانى اما ان يثاب ثم يعاقب او بالعكس

حاشية المذهب الاول وهو اسقاط احد الاستحقاقين بالاخر مذهب الوعيدية وهم لا يجوزون العفو الا فى الصغائر وقد ذهب ابى على ان استحقاق الزائد يحبط الناقص ويبقى بكماله وهو الاحباط

ومذهب ابنه ابى هاشم انه يسقط من الزائد بعد الناقص الا الفاضل عن قدر الناقص والباقى يسقط بالناقص وهو الموازنة فيكون الحكم للفاضل استحقاق ثواب كان او عقاب والمذهبان باطلان لابتنائهما على ثابتى الاستحقاق وتاثره وذلك غير معقول لان الاستحقاق امر اضافى والاضافات لا توجب فى الخارج ولا لزم التسلسل وبتقدير وجوده لا يعقل تاثيره وتاثره ان قلنا بوجوده. قلنا اما ان يوجد الاستحقاقان معا او لا فالاول يقتضى ان لا يكونا ضدين وذلك ينافى مذهبهم والثانى لا يكون احدهما اولى بالتاثير بالاحباط من الاخر واذا احبطهما الاخر فى الموازنة فكيف يحبط الاخر به اذ تاثير المعدوم فى الموجود غير معقول وفى الثانى

انه ما ظل بانه لا يعقل احدهما في الآخر ولا يرد
علينا الاضداد فانا نحكم بانتفاء كل واحد منهما
في الآخر واما المذهب الثاني فهو ان يثاب
ثم يعاقب فيرده الاجماع فلم يبق الا الثالث
وهو ان يعاقب عقابا منقطعا ثم يخلد في الجنة
وهو الحق المناسب للعدل وما عبر عنه بالمن
فهو كناية عن العدل في الجزاء بدانه شفاعة
محمد لاهل الكبائر ثابتة لان من جوز العفو لهم
جوز الشفاعة ومن لم يجوز لم يجوز والمطلب
الثاني ثبت الاول فانه الايمان تصديق ما يجب
تصديقه من دين محمد وهذا التفسير اقرب
الى موضوعه اللغوي من تفسير الوعيدية
واهل الكبائر مصدقون فهم مؤمنون يستحقون
الثواب الدائم لانه عوض عن الايمان



الوحوش تحشر كما وعد للانصاف وايصال
اعواض الالام اليها كما يليق بعدله ولذلك
المكلفون وغير المكلفين يوصل اليهم اعواض
آلامهم ومشاقهم ويحاسب الجميع محاسبة حقة
وحيث وفينا بما وعدنا به فلنقطع الكلام
على نصيحة وهي ان من نظر بعين عقله في خلقته
وشاهد هذه الحكم في بنيته يجب عليه ان يعرف
غرض الخالق من خلقته بعقله ولا يضيعه بتفريطه
وجهله ولا يشتري شقاء ابديا وحزنا ابديا
وفقنا الله واياكم لسعادة الدنيا والآخرة
بمحمد وعترته الطاهرة تمت الرسالة

في اوائل ربيع الاول
من شهور سنة ثلث عشر بعد
الالف